

نص السؤال

دعوى إحراق النبي - صلى الله عليه وسلم - وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما لما دُوّن من الأحاديث

الجواب التفصيلي

إحراق النبي - صلى الله عليه وسلم - وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما لما دون من الأحاديث(*)

هـة:

عن بعض المطاعين أن النبي - صلى الله عليه وسلم - وأبا بكر الصديق وعمر العاروق رضي الله عنهما قاموا بإحراق ما دون من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم؛ مستدلين على ذلك بالأحاديث الآتية:

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال:

رح علينا، فقال: ما هذا تكتبون؟ فقلنا: ما نسمع منك، فقال: أكتاب مع كتاب الله؟ فقلنا: ما نسمع، فقال: أكتبوا كتاب الله، أمحضوا كتاب الله، أكتاب غير كتاب الله، أمحضوا كتاب الله أو خالصه، قال: فجمعنا ما كتبنا في صعيد واحد ثم أحرقناه بالنار.

• وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أيضا قال:

• إن ناسا قد كتبوا أحاديثه، فصعد المنبر، وقال: ما هذه الكتب التي بلغني أنكم قد كتبتم؟ إنما أنا بشر، فمن كان عنده شيء منها فليأت بها، يقول أبو هريرة: فجمعناها فأخرجت.

• عن عائشة رضي الله عنها قالت:

سلم - وكانت حسمائه حديث، فبات ليلته يتقلب كثيرا؛ فعظمي، فقلت: أتقلب يشكوى أم لشيء يهلك؟ فلما أصبح قال: أي بنية، هلمي الأحاديث التي عندك فحنته بها، فدعا بنا فأحرقها، فقلت: لم أحرقها؟ قال: خشيت أن أموت وهي عدي فيكون فيها

بن محمد أن عمر بن الخطاب بلغه أنه قد طهر في أيدي الناس كتب، فاستنكرها وكرهها، وقال:

«أيها الناس، إنه قد بلغني أنه قد طهرت في أيديكم كتب، فأجها إلى أعدلها وأقومها، فلا يبقين أحد عنده كتابا إلا أتاني به، فأرى فيه رأيي. قال: فظنوا أنه يريد أن ينظر فيها، ويقومها على أمر لا يكون فيه اختلاف، فأتوه بكتبهم، فأحرقها بالنار، ثم قال

أولئك المطاعون من وراء ذلك إلى إنكار تدوين سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - والدعوة إلى حرق ما حفظ منها؛ انسلاخا من القول بحجيتها، ومن العمل بها.

هـة:

(1) ولا وجه للاستدلال بحديثي أبي هريرة؛ إذ إن استنكار النبي - صلى الله عليه وسلم - كتابة حديثه كان في بادئ الأمر لعله لا تخلط السنة بالقرآن فيخلط الأمر على الناس، وألا يضاهاى القرآن بشيء حتى وار

(2) ما روي عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - أنه أحرق أحاديث كانت عنده لا يصح سنده؛ لأن في إسناده راو مجهول، وعلى فرض صحته فلماذا لم يتخذ إجراء شرعيا ضد رواة الأحاديث وكتابتها وهو الخليفة

(3) ما روي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - من إحراقه لكتب دوت فيها أحاديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا يصح؛ لانقطاعه؛ إذ لم ينبت سماع القاسم بن محمد من عمر بن الخطاب رضي الله

بل:

أن:

ال:

ون؟ فقلنا: ما نسمع منك، فقال: أكتاب مع كتاب الله؟ فقلنا: ما نسمع، فقال: أكتبوا كتاب الله، أمحضوا كتاب الله، أكتاب غير كتاب الله؟ أمحضوا كتاب الله أو خالصه، قال: فجمعنا ما كتبنا في صعيد واحد ثم أحرقناه بالنار، قلنا: أي رسول الله أتحدث :

[1].

سلم:

ب الله وأخلصوه»

تان.

سلم:

علم بالكتاب»

[2].

صه من النبي - صلى الله عليه وسلم - بكتابة العلم كثيرة حتى أفرد لها البخاري في كتاب العلم بابا خاصا بها سماه: باب كتابة العلم، وخصص له الخطيب كتابا سماه: تقييد العلم، وأفرد كثير من العلماء أبوابا لذلك

من [3].

، الثاني: رواه أيضا الخطيب البغدادي في تقييد العلم من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال:

وأنتي عليه، ثم قال: ما هذه الكتب التي بلغني أنكم قد كتبتم؟! إنما أنا بشر، من كان عنده منها شيء فليأت به؛ فجمعناها فأخرجت، فقلنا: يا رسول الله، نتحدث عنك؟ قال: تحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب علي متعمدا، فليتبوأ مقعده من النار»

[4].

، بن زيد بن أسلم هذا كما سبق أن قلنا: "ضعيف"، ضعفه كبار علماء الحديث، فمن أقوالهم فيه ما يأتي:

(ت: 327): عبد الرحمن بن زيد بن أسلم مولى ابن عمر بن الخطاب روى عن أبيه، وأبي حازم وصفوان بن سليم، وروى عنه ابن وهب، ومرحوم ابن عبد العزيز العطار، وأصعب بن الفرخ، وابن أبي مريم، وعبد العزيز،

رو بن علي؛ لم أسمع عبد الرحمن بن مهدي يحدث عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم بشيء، وقال أبو طالب: سألت أحمد بن حنبل عنه فقال: ضعيف، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يضعف عبد الرحه

بد الدوري، عن يحيى بن معين أنه قال: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ليس حديثه بشيء، ضعيف.

جدا [5].

(ت: 354) في المجروحين، وقال: "كان ممن يقلب الأخبار وهو لا يعلم حتى كثر في روايته من رفع المراسيل، وإسناد الموقوف، فاستحق الترك" [6].

نكر [7].

منه [8].

ديه [9].

نال:

أسمع منك؟ قال: نعم، قلت: في الرضا والسخط؟ قال: نعم، فإنه لا ينبغي لي أن أقول في ذلك إلا حقا»

[10].

لك [11].

فه [12].

لم [13].

نثر من الأدلة تكفي منها بما أوردها، ليعلم الجاهل وينتبه العاقل إلى أن كتابه سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - أحد أهم وسائل الحفاظ عليها.
ت كتابه الأحاديث عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في عهد النبوة بعلمه، وإذنه يقطع الطريق على الخائضين في السنة والحاقدين عليها على حد سواء.
م - في النهي عن كتابة الأحاديث فلم يصح منها إلا حديث أبي سعيد الخدري، وهو محمول على عدم جمع القرآن والحديث في صحيفة واحدة، أو أن ذلك كان في بداية الإسلام؛ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - أ. لإسلام مخافة اختلاط الحديث بالقرآن، فلما كثر عدد المسلمين، وعرفوا القرآن معرفة رافعة للجهالة، وميزوه من الحديث - زال الخوف عنهم، فنسخ الحكم الذي كان مرتباً عليه، وصار الأمر إلى جواز، كما أن النهي
أما [14].
هما [15].

حديثين على فرض صحتهما لا تقوم بهما حجة؛ لأن ذلك كان في بداية الإسلام خشية أن يختلط القرآن بالسنة، فلما تمكن الناس من ذلك، وأمن اللبس جاء الإذن بالكتابة، وهو ثابت صحيح مستفيض مشهور وعليه ا
إلى:

بلم [16].
دها [17].
ول [18].

أهم - من إيراد هذا الخبر - زعرة نفة المسلمين في الأحاديث الموجودة بين أيديهم، فيصدقون أنه ما دام أبو بكر مع صحبته وقرب عهده بالرسول - صلى الله عليه وسلم - قد تشكك إلى هذا الحد في بطلان الرو
يه دليل على ما أورده منه؛ فأبو بكر - رضي الله عنه - تردد في صدق الذي أملى عليه مجموعة الأحاديث، فسارع - احتياطاً - إلى إعدامها بالحرق، حتى لا ينشر بين الناس أحاديث لم تثبت كل التثبت من صدق صد
يب [19].

عمر:
إن الخبر الذي استدلوا به هنا من إخراج عمر بن الخطاب لكتب دونه فيها أحاديث للنبي - صلى الله عليه وسلم - أخرجه الخطيب بإسناده عن القاسم بن محمد: "أن عمر بن الخطاب بلغه أنه قد طهر في أيدي
ب كتابة السنة، وإنما مدح الكتب التي في أيدي الناس، وقال: "أحبها إلى الله أعدلها وأقومها". وأنه بين المنهج السوي في الكتابة، وأنه يجب أن تحقق الكتب وتقوم.
حل [22].

ن الكريم، فهو المتعبد بلغظه، وهو الكتاب المهيمن. وهذا الخبر لا يعيد أن عمر أحرق الكتب خوف المدسوس فيها كما يدعى هؤلاء، وإنما أراد عمر أن يوفر الاهتمام كله للقرآن الكريم، وإلا فعمر ممن كتب كغيره
بأنم سيفه صحيفة، فيها كثير من أمور السنة النبوية، وكتابه في تنظيم شئون الدولة شائع دافع.

تج به، جاءوا به ولم يبينوا لنا ما فيه من غلة، فكان الواجب أن يقولوا: إنه من رواية القاسم عن عمر، والقاسم بن محمد بنه وبين عمر سنوات، فلقد ولد القاسم بعد وفاة عمر بثلاث عشرة سنة، وعليه فالإسناد
به [23].

لور [24].
بصحة [25].
لك [26].

أن النهي عن كتابة الحديث إنما كان في بداية الإسلام لعل فصلناها، فلما زالت تلك العلة أبيضت الكتابة؛ إذ لم تكن محرمة في ذاتها سواء صاحب هذا النهي تحريق أم لم يصاحب.

مة:
· الحديثان اللذان استند إليهما المطاعون في دعوى حرق النبي - صلى الله عليه وسلم - لما كتب من الأحاديث مدارهما على عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أحد رواتهما وقد ضعفه كبار علماء الحديث كأحمد بن
دي روي عن أبي بكر أنه أحرق أحاديث كانت عنده لا يصح الاحتجاج به؛ لأنه ضعيف، وذلك لأن في إسناده رواها مجهولاً، وإذا كان هذا هو رأي أبي بكر، فلماذا لم يتخذ إجراءً شرعياً ضد رواة الأحاديث وكتابتها وهو ال
ص صحة الرواية فإن أبا بكر - رضي الله عنه - لم ينهم من روى الأحاديث بالكذب على رسول الله متعمداً، وإنما تردد في صدق راو واحد قد يكون هو الذي أملى عليه تلك الأحاديث التي أحرقها.
ح حرق عمر للأحاديث ضعيف؛ لانقطاع السند فيه، فقد ولد القاسم بن محمد بعد وفاة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بثلاث عشرة سنة، وهذا ما يضعف الخبر، ويخرجه من دائرة الاحتجاج. وعلى فرض صحته، فإ
جع:

(*) دفع أباطيل د. مصطفى محمود في إنكار السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، دار الاعتماد، القاهرة، 1420/ 1999.

[1]. أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي سعيد الخدري، رقم (11107).

[2]. صحيح: أخرجه الحاكم في مستدرکه، كتاب: العلم، (188 / 1)، رقم (362). وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (2026).

روية 3 ط 2، 1974م، ص 57.

سلسلة 4م، 34، 35.

[5]. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، (5 / 233، 234).

ورلة 6 ط 2، 402، (2 / 57).

[7]. ميزان الاعتدال، الذهبي، تحقيق: علي محمد الجاوي، دار المعرفة، بيروت، د. ت، (2 / 564، 565).

يامل 8 ط 1، 1416هـ، ص 578.

[9]. السنة المفترى عليها، سالم البهنساوي، دار الوفاء، مصر، 1413/ 1992م، ص 57.

[10]. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، (11 / 139)، رقم (6930). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

[11]. انظر: صحيح البخاري (ينشر فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، (1 / 248)، رقم (112).

جرو 12 ط 2، 1974م، ص 84.

عاهل 1 ط 1، 1407 / 1987م، (6 / 54).

عاهل 1 ط 4، 1425 / 2004م، ص 306: 308 بنصرف.

[15]. السنة النبوية بين دعاه الغتة وأدعاء العلم، د. عبد الموجود محمد عبد اللطيف، مكتبة الإيمان، القاهرة، 2007م، ص 104.

[16]. تذكرة الحفاظ، الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، (5 / 1).

عاهل 7 ط 1، 1999م، ص 36.

[18]. دفع أباطيل د. مصطفى محمود في إنكار السنة النبوية، د. عبد الجهد وعبد الطراز أبو بكر الكنعاني، دار المعالم للطباعة والنشر، القاهرة، 1430 / 2009م، ص 69 و 70، 2 / 405 / 1985م، ص 43، 44.

عاهل 1 ط 1، 1420 / 1999م، ص 36، 37 بنصرف.

[20]. المناعة: كتاب وضعه أخبار بني إسرائيل بعد موسى - عليه السلام - فيما بينهم على ما أرادوا.

لدل 2 ص 52، بلفظ: "أمنية كأمية أهل الكتاب".

[22]. أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب: الجامع للإمام معمر بن راشد الأزدي، باب: كتاب العلم، (11 / 257)، رقم (20484).

[23]. دفع أبا طيل د. مصطفى محمود في إنكار السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، دار الاعتماد، القاهرة، 1420 / 1999م، ص 70 : 74 بتصرف.

[24]. دفع أبا طيل د. مصطفى محمود في إنكار السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، دار الاعتماد، القاهرة، 1420 / 1999م، ص 67 بتصرف.

جزء 25 ط 2، 1404 / 1984م، ص 386.

جزء 26 ط 2، 1974م، ص 64.